www.albayan.ae

البيان

التشريعي

اللجنة العليا للتشريعات

THE SUPREME LEGISLATION COMMITTEE

اللغة حجر الأساس في الصياغة القانونية

دبي-البيان

تتطلب الصياغة القانونية بمختلف أشكالها (الصياغة التشريعية، صياغة صحائف الدعاوى والأحكام، صياغة الفتاوى والآراء القانونية، صياغة العقود، وغيرها) معرفةً لغويةً تضمنُ ولادةَ نص قانوني يتسم بالوضوح والدقة والانضباط لفظاً ومعنى، بعيداً عن الاستطراد والحشو والغموض والاضطراب، وتعتبر اللغة حجر الأساس في الصياغة القانونية.

وفي هذا الصدد، يقول سالم إبراهيم الأحمد، رئيس قسم البحوث والإصدارات في الأمانة العامة للجنة العليا للتشريعات: «ننطلق في الحديث عن اللغة القانونية وخصائصها الفريدة بوصفها علماً وفناً ومهارة؛ فاللغة القانونية هي لغة تخصصية بطبيعتها، من حيث المفردات والتراكيب والمقصد، فهي تختلف عن اللغة الأدبية على سبيل المثال، بل تكاد تتناقض معها، وهذا أمر مُفترض إذ إن الهدف من إنشاء نص قانوني يختلف عن الهدف من كتابة رواية، أو قصيدة.

والنص القانوني المتميز يتصف بالوضوح والمباشرة والواقعية، ويعيبه أن يكون غامضاً أو خيالياً، بينما يتميز النص الأدبي بالمجاز والمبالغة والخيال وتعدد التأويل؛ لذلك يمكننا القول إن الصفة التي تميز النص القانوني وتجعله مُحكماً متماسكاً، هي ذاتها التي تجعل من النص الأدبي هزيلاً لا يرتقي لمستوى الأدب الرفيع، ويؤكد ذلك الدكتور عبد الرزاق السنهوري أحد أعلام الفقه والقانون في الوطن العربي أنه يجب أن تكون لغة التقنين واضحة ودقيقة؛ فاللغة المعقدة تجعل القانون مغلقاً، كما أن اللغة غير الدقيقة تجعل القانون مبهماً».

ويضيف الأحمد: «لا شك أن النصوص التشريعية هي أهم أشكال الصياغة القانونية، فهي التي تحدد الحقوق والواجبات، وتبيّن المسؤوليات والصلاحيات والامتيازات ومن هنا فإن هذه النصوص يجب أن تتسم بالسهولة والبساطة، وأن تخلو من المحسنات والأساليب البلاغية، حتى لا تُلحِق غموضاً بالمعنى قد يكون مطلوباً في لغة الأدب، لكنه من المحظورات في اللغة القانونية.

وتعتبر اللغة الرصينة هي أول ما يحتاجه كاتب النص القانوني بمختلف أشكاله، ولكي تكون اللغة كذلك، فإنها لا بد أن تكون سليمة ابتداءً، والأمر لا يتوقف على الكاتب فقط، بل لا بد لقارئ النص أيضاً أن يمتلك الحد الأدنى من الأدوات المعرفية واللغوية اللازمة لفهم مقاصد النص ومقتضياته، حتى يكون في مأمن من أي تبعات قد تلحق به في حال مخالفة الحكم الوارد فيه».

الدقة والوضوح

ويقول سالم إبراهيم الأحمد: «إن القانون صنعة لغوية قبل كل شيء؛ لذلك قالوا إن اللغة هي نصف العمل القانوني، ولكي تكون نصوص القانون قابلة للتطبيق بشكل سليم، لا بد أن تكون واضحة ودقيقةً، ومنسجمةً عبر صياغة لغوية تقارب بين أحكام القانون بطبيعتها المُلزمة، والضوابط اللغوية الصحيحة التي تعبر عن تلك الأحكام وهذا الإلزام. وإن العمل على تعزيز اللغة القانونية والحرص على سلامة استخدامها، له نتائج إيجابية، ترتبط بحسن تطبيق القانون وتحقيق العدالة، وحماية المصلحة العامة وكفالة حقوق الأفراد؛ لذلك فالعلاقة وثيقة بين القانون واللغة، وقد قال القدماء في هذا الصدد، إن علوم اللغة العربية لا يحتاج إليها المفتي وحده، بل يحتاج إليها المفتي والمستفتي، والمدعي والمدعى عليه، فتبديلُ حركة في حرف قد يبدل القضاء من حق إلى باطل، أو من باطل إلى حق، ومن ذلك ما يُروى عن الكِسائي (اللغوي) أنه قال: اجتمعت أنا وأبو يوسف (القاضي) عند هارون الرشيد، فبدأ أبو يوسف يذمّ النحو ويقول: ما النحو؟ فقلت وأردت أن أعلّمه فضل النحو: أسألك عن مسألة في الفقه، قال: سل، قلت: ما تقول في غلام لك قُتل فاتهمتَ به رجلين، فسألتهما عن أمره، فقال أحدهما: أنا قاتلٌ غلامَك، وقال الآخر: أنا قاتلُ غلامِك، أيهما القاتل عندك؟ قال أبو يوسف: جميعاً، فقال له هارون: أخطأتَ، وكان له علم بالعربية، فاستحيا القاضي وقال: كيف ذلك؟ فقال: الذي يؤخذ بقتل الغلام هو الذي قال: أنا قاتلُ غلامِك، أما الذي قال: أنا قاتلٌ غلامَك - بالتنوين - غير قاتل، أراد: سأقتل غلامك، فهو تهديد، فإنّه لا يؤخذ لأنّه مستقبل لم يكن بعد، كما قال اللّه تعالى: (وَلا تَقُولَنَّ لشيء إِنِّي فاعِلٌ ذلِكَ غَداً، إِلَّا أَنْ يَشاءَ اللَّهُ) (الكهف: 24)، فلولا أنّ التنوين مستقبل ما جاز فيه غداً.

ويضيف: من ذلك ما ذكره ابن فارس في كتابه «فُتيا فقيه العرب» بأن رجلاً ادّعى مالاً بحضرة القاضي أبي عبيد بن حربويه، فقال الرجل: مالُه عليَّ حق، «بضم اللام في كلمة مالُه»، فقال القاضي أبو عبيد: أتعرف الإعراب؟ قال: نعم، فقال: قم، قد ألزمتُكَ المال. فهو قد اعترف بالمال، فلو قال: ما لَه عليَّ حق، لأنكر المال، ولم يُلزمه به.

سالم الأحمد

سالم الأحمد:

اللغة تضمن ولادة نص قانوني يتسم بالوضوح والدقة والانضباط لفظاً ومعنى

ضوابط لغوية

ويشير سالم الأحمد إلى أنه من الواضح أن ثمة اتفاقاً بين المختصين قديماً وحديثاً على أهمية الإلمام بالضوابط اللغوية لمن يعمل في الحقل القانوني، وكذلك معرفة الأسلوب اللغوي المناسب لكتابة النص القانوني. إذ يشير الدكتور سعيد بيومي إلى أن النصوص القانونية ضروب مختلفة؛ منها النصوص الآمرة، وهذه يجب أن تكون في أسلوب حازم قاطع، ومنها النصوص المكمِّلة، وهذه يكون أسلوبها مرِناً يتفق مع الغرض الذي وضعت من أجله. وهذا ما يدفعنا إلى القول: إنّ سمات النص القانوني ليست ثابتة، بل تختلف وفقاً لشكله وما يقتضيه الحال؛ فالنص التشريعي على سبيل المثال لا يمكن صياغته بالأسلوب اللغوي نفسه الذي يُصاغ به الرأي القانوني أو الحكم القضائي. ولا ريب في أن علاقة اللغة بالقانون علاقة ضرورية وحتمية، فاللغة هي الأداة الضرورية للتعبير عن الأفكار، والمشرّع يحتاج اللغة لصياغة التشريعات، والمحامي يحتاج إليها في المرافعات، كما يحتاج إليها القاضي في إصدار الأحكام.

ويتابع: «إن الإلمام بضوابط اللغة وفنونها، وبالمضمون القانوني للنص يُحقق أهدافاً، لا يمكن تحقيقها من خلال التركيز على دراسة القانون وحده، فإن أجاد القانوني اللغةَ، امتلك اللغة القانونية التي تمكنه من فهم النصوص القانونية، وكتابتها بمهارة واقتدار، فالتركيب اللغوي الصحيح للنصوص من الممكن أن يكون سبباً في تحقيق العدالة الناجزة».

ويختم الأحمد قوله بالإشارة إلى ضرورة الاهتمام بالتأهيل اللغوي المستمر لأعضاء السلطة القضائية، والمشرّعين، والقائمين على تطبيق التشريعات، كما نوصي بتدريس المهارات اللغوية الأساسية المرتبطة باللغة القانونية، لطلبة كليات القانون، سواءً في مرحلة البكالوريوس أو الماجستير أو الدكتوراه، حتى نمكّن خريجي هذه الكليات من امتلاك أحد أهم الأدوات التي تساعدهم في أي مجال من مجالات العمل القانوني.

صورة وتاريخ

دستور دولة الإمارات العربية المتحدة

تضمّن دستور دولة الإمارات العربية المتحدة، الصادر في شهر يوليو عام 1971، في المادة (7) منه، أحد المقوّمات الأساسية التي يقوم عليها الاتحاد، حيث نصت هذه المادة على أن: «الإسلام هو الدين الرسمي للاتحاد، والشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع فيه، ولغة الاتحاد الرسمية هي اللغة العربية». (دبي- البيان)

جهات حكومية

«محمد بن راشد للمعرفة» ريادة بتمكين اللغة العربية

دبي-البيان

تولي جلّ، إن لم يكن كل، دول العالم، اهتماماً كبيراً بالحفاظ على لغاتها وتطويرها، بما يواكب متطلبات العصر الحديث، وتحرص على إطلاق المبادرات والمشروعات التي تقي لغاتها من موجات التراجع. وكما هي حال العديد من اللغات الأخرى، تواجه اللغة العربية تحديات كبيرة في مواكبة تحولات العصر، نتيجة العديد من العوامل، إلا أن قابلية هذه اللغة الخالدة للتجديد والتطوير، تتيح لها مواصلة دورها الحضاري والإنساني، في توثيق جسور التواصل مع بقية الأمم والشعوب، ونقل العلوم والمعارف منها وإليها.

وتختلف طبيعة التحديات التي تواجه اللغة العربية في دولة الإمارات العربية المتحدة، في ضوء تسارع وتيرة التطور التكنولوجي في الدولة، والتنوع الثقافي واللغوي الكبير، حيث تحتضن الإمارات على أرضها مزيجاً فريداً من الثقافات والحضارات، قد لا يكون موجوداً في أي دولة أخرى.

وتهتم مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة، في إطار دورها بإرساء دعائم المجتمعات القائمة على المعرفة، بالتركيز على اللغة العربية، باعتبارها محوراً رئيساً ضمن مبادراتها ومشروعاتها، وإبراز خصوصيتها وتفرُّدها عن اللغات العالمية الأخرى. وتمضي المؤسَّسة قُدُماً في جهودها ومساعيها في خدمة اللغة العربية، وتعزيز مكانتها، من خلال المبادرات والبرامج المختلفة، حفاظاً على الهوية الوطنية، والموروث الحضاري، وإيماناً منها بالدور المحوري للغة العربية في مجالات العلم والثقافة والمعرفة، ووفاءً لرسالتها الحضارية، باعتبارها كنزاً للمعرفة والفكر الإنساني.

مبادرة

وفي هذا السياق، أطلقت مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة في سنة 2013، مبادرة «بالعربي»، التي تهدف من خلالها، إلى تشجيع استخدام اللغة العربية في الحياة اليومية، وتعزيز حضورها في وسائل الإعلام الرقمي والاجتماعي، وإلى تنمية الدور المعرفي للغة العربية، والإضاءة على جماليات وسلاسة استخدام هذه اللغة، وعناصر تفرُّدها في مختلف المجالات، وتشجيع جيل الشباب العربي على استخدام لغتهم الأم، وزيادة المحتوى الرقمي باللغة العربية، كما تستهدف المبادرة الناطقين باللغة العربية، وغير الناطقين بها، على السواء، حيث تحظى فعالياتها بإقبال كبير من جميع فئات المجتمع، سواءً من داخل الدولة أو خارجها، للمشاركة والتفاعل مع الأنشطة الرئيسة للمبادرة، والتي تمتد لأسبوع كامل، بمنصات تم توزيعها بعناية في مواقع التجمعات السكانية، كمراكز التسوُّق في الدولة، وعدد من دول العالم.

قوة دافعة

وتمكنت مبادرة «بالعربي»، من الإسهام بشكل كبير في استعادة اللغة العربية لرونقها ومكانتها، بصفتها إحدى اللغات الرئيسة في العالم، وذلك من خلال زيادة استخدامها عبر الإعلام الرقمي، حيث تحظى فعاليات المبادرة بإقبال وانتشار واسعين في العديد من الدول، وهو الأمر الذي يعكس دورها المتنامي، كقوة دافعة لجهود نشر اللغة العربية، وتمكينها في المجتمعات، بكافة الشرائح المكوّنة لها، لا سيما شريحة الشباب، وإثبات مرونة وحيوية هذه اللغة، وتغيير النظرة النمطية عنها.

استمرارية

وعلى مدى قرابة عقد من الزمن، شكلت «بالعربي»، مبادرةً نوعيةً لتشجع استخدام اللغة العربية، وتعزيز حضورها، والتوعية بأسس استخدامها الصحيح، بهدف استعادة تألقها، وصونها، وتمكينها، وتعزيز مكانتها، وضمان استمرارية استخدامها، وتمثِّل المبادرة جزءاً من استراتيجية حكومية واسعة النطاق، ونهجاً تتبناه دولة الإمارات العربية المتحدة في توظيف كافة الإمكانات والأدوات لصون اللغة العربية.

الإمارات
ترسّخ ثقافة القراءة بضوابط تشريعية

ضمن منظومة قانونية متكاملة تغطي جميع نواحي الحياة المعرفية

دبي-البيان

يشكّل الإقبال على القراءة خير مؤشر لقياس زخم المشهد الفكري للدول، وأفضل مستوى لتقدم ونماء المجتمعات، ومرآة عاكسة لمدى الوعي الثقافي للأفراد. ولما كانت الحركة الفكرية والثقافية في أي مجتمع تستند إلى دعائم عدة، من ضمنها الركيزة التشريعية التي تمثل المنظومة الأكثر فعالية في حماية حقوق جميع أقطاب مجتمع المعرفة، وتحديد الواجبات والمسؤوليات المنوطة بكل طرف من الأطراف المعنية بالمعرفة، فإن تلك الركيزة هي التي توفر البيئة المحفزة على التميز المعرفي، وهي التي تسهم في ترسيخ ثقافة القراءة.

ولقد حرصت حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، على توفير جميع السبل لتعزيز الحراك الفكري، وترسيخ مكانة الدولة وجهة للمبدعين والمبتكرين فكرياً وثقافياً، وذلك عبر إطلاق المبادرات والمشروعات التي تشجع جميع فئات المجتمع على القراءة. ويولي المشرّع الإماراتي توفير المنظومة القانونية المتكاملة التي تُغطي جميع نواحي الحياة المعرفية، أهمية كبيرة، ولا سيما القراءة باحتسابها منهلاً رئيساً لاكتساب المعرفة.

مرسوم

وفي هذا الصدد، يبرُز دور المرسوم بقانون اتحادي رقم (18) لسنة 2016 في شأن القراءة، والذي أصدره المغفور له الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، طيب الله ثراه، إذ تضمن هذا المرسوم بقانون مجموعة من الأحكام، الهادفة إلى دعم النتاج الفكري والجهود الرامية لترسيخ القراءة ثقافة وأسلوب حياة وشمولها جميع الأطراف المعنيّة بالقراءة، ومن ذلك دور النشر الوطنية، والحقيبة المعرفية، والمنشآت التعليمية، ومجتمعات المعرفة.

مواد القراءة

ويعرّف المرسوم بقانون مواد القراءة بأنها جميع المواد المطبوعة، ومن ذلك الكتب والمجلات والموسوعات والأدلة والدوريات، والمواد السمعية والرقمية، والمواد المخصصة لذوي التحديات في القراءة وغيرها من أوعية المعلومات الأخرى، أما دور النشر الوطنية، فهي المنشآت التي تتولى إعداد المطبوعات وإنتاجها وبيعها، ويُقصد بالحقيبة المعرفية، الحقيبة التي تحوي مجموعةً من مواد القراءة، التي تركز على الجانب المعرفي والعقلي للطفل، وتُمنح من دون مقابل مادي للآباء والأبناء، أما المنشأة التعليمية، فهي المؤسسة التعليمية الحكومية، وكذلك المؤسسات المرخص لها بالعمل في مجال التعليم في الدولة أو المناطق الحرة، كالمدرسة والمعهد والكلية والجامعة كما يُقصد بمجتمعات المعرفة، المجموعات المختلفة التي يشكّلها عدة أفراد ذوي اهتمامات متشابهة بغرض تجميع المعارف التي يمتلكونها بهدف مشاركتها والوصول لمعارف جديدة.

بناء

وتم بموجب المرسوم بقانون اتحادي رقم (18) لسنة 2016 المُشار إليه، تحديد أهدافه، المتمثلة في دعم تنمية رأس المال البشري والإسهام في بناء القدرات الذهنية والمعرفية وتطويرها لدى جميع أفراد المجتمع؛ وترسيخ سلوك وثقافة القراءة لديهم، وتهيئة سبل التعلم مدى الحياة؛ ودعم الإنتاج الفكري الوطني، وبناء مجتمعات المعرفة في الدولة؛ وضمان استدامة جميع الجهود الحكومية الرامية إلى ترسيخ القراءة في الدولة، وذلك بتحديد المسؤوليات الرئيسة للجهات الحكومية في هذا المجال.

ويمتاز المرسوم بقانون بشموليته، إذ إن أحكامه تسري على جميع الجهات الحكومية التي تتولى مسؤولية حماية حق القراءة وتعزيزها وتسهيل نشر مواد القراءة. ويستند المرسوم بقانون إلى مجموعة من المبادئ التوجيهية لضمان المواءمة بين التنفيذ وتحقيق الغايات المستهدفة، وإبراز أهمية القراءة قيمة إنسانية وركيزة أساسية للتطور والنماء. وتشمل هذه المبادئ التوجيهية، مجموعة من القيم الأساسية، ومن أهمها، أن القراءة تنبع من صميم المبادئ الإسلامية والموروث الثقافي والحضاري لدولة الإمارات العربية المتحدة، وأنها تمثل قيمة أساسية من قيم مجتمع الدولة؛ وأن القراءة العنصر الأساس لتحصيل العلم، وتعزيز الإبداع الفكري، والعامل الرئيس لتطوير وإنماء الرصيد الثقافي الوطني، والمدخل الأساسي لتعزيز قيم التسامح والسلام والتعايش في مجتمع الدولة، ومع المجتمعات والثقافات الأخرى. وتعد القراءة بموجب المرسوم بقانون حقاً معززاً للحقوق الأخرى ذات الصلة التي تكفلها الدولة، ومن ضمنها الحق في التعليم وتنمية مهارات القراءة والكتابة؛ والحق في الملكية الفكرية؛ والحق الثقافي عبر إنتاج المحتوى الثقافي والاستمتاع به كما يعدّ المرسوم بقانون القراءة ممكّناً أساسياً للقدرة التنافسية والإنتاجية للدولة وتطورها الاقتصادي، باحتسابها حقاً لجميع أفراد المجتمع، وخصوصاً من هم في مرحلة الطفولة المبكرة، لما لها من أهمية في تشكيل قدراتهم الذهنية.

تعزيز القراءة

ويركز المرسوم بقانون على تعزيز القراءة باحتسابها أحد الحقوق المصانة، إذ ينص في المادة الخامسة منه، على أنه يجب على الجهات الحكومية المعنية اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لضمان إتاحة الفرصة لجميع الأطفال لتعلم كيفية القراءة كجزء من نظام التعليم الأساسي، وتوفير الفرص المناسبة لجميع أفراد المجتمع، ومنهم الأشخاص ذوو التحديات في القراءة لتعزيز مهارات القراءة لديهم وتوفير مواد القراءة التي تتناسب مع التحديات التي يعانونها.

كما يمثل تمكين القراءة أحد محاور المرسوم بقانون اتحادي رقم (18) لسنة 2016 المُشار إليه، إذ ينص على قيام الجهات الحكومية المعنية في القطاعين الصحي والتعليمي في الدولة بالعمل على تطوير القدرات اللغوية للأطفال في المراحل العمرية المبكرة، ورفع وعي الأُسر بأهمية القراءة للمواليد الجدد والأطفال؛ لتوفر وزارة الصحة ووقاية المجتمع والجهات الحكومية المعنية بالقطاع الصحي في الدولة لكل طفل في الدولة ثلاث حقائب معرفية، يتم توزيعها في المدد التي تحددها الوزارة أو الجهة الحكومية المعنية. ووفقاً للمرسوم بقانون يجب أن تضع الجهات الحكومية المعنية البرامج اللازمة لتعزيز مهارات القراءة لدى فئات المجتمع ذات الاعتبارات الخاصة شاملة الأشخاص ذوي التحديات في القراءة ونزلاء المنشآت الإصلاحية والمستشفيات وكبار السن وربات البيوت، وتشجيعهم على ممارسة القراءة بما يناسب مع احتياجاتهم. كما ينص المرسوم بقانون على واجب الجهات الحكومية المعنية بأن تضع الآليات المناسبة لاستخدام المراكز الثقافية والملتقيات والمجالس في الأحياء السكنية، وضرورة قيام وزارة تنمية المجتمع والجهات الحكومية المعنية بقطاع التنمية الاجتماعية بأن تشجع على ثقافة التطوع المعرفي، بإشراك مختلف فئات المجتمع في الترويج للقراءة والمشاركة في مبادرات القراءة للأطفال وكبار السن والمرضى وغيرهم من الذين يعجزون عن القراءة. وبحسب المرسوم بقانون، فإنه يجب على وزارة الاقتصاد والجهات الحكومية المعنية بالترخيص التجاري أن تعمل على إلزام المقاهي في المراكز التجارية بتوفير مواد القراءة بما يناسب عدد العملاء واهتماماتهم، وذلك وفق المعايير التي تحددها السلطات المختصة.

مسؤولية

ويفرد المرسوم بقانون حيزاً واسعاً للقراءة في النظام التعليمي، إذ أوكل لوزارة التربية والتعليم والجهات المعنية بقطاع التعليم في الدولة مسؤولية تطوير المناهج والأنظمة التعليمية؛ وإلزام المنشآت التعليمية الخاصة تطوير مناهجها الدراسية؛ وإلزام جميع المنشآت التعليمية توفير مكتبات تتناسب مع الاحتياجات التعليمية؛ ووضع معايير دولية لتقييم المكتبات في المنشآت التعليمية؛ وإلزام المنشآت التعليمية وضع خطة سنوية لتشجيع القراءة بين الطلبة، ووضع برامج لتطوير مهارات المعنيين بالقراءة من العاملين لديها؛ بالإضافة إلى اعتماد ثقافة وسلوك القراءة ضمن المعايير الخاصة بتقييم المنشآت التعليمية، ووضع الأنظمة اللازمة لإجراء التقييم المستمر للقدرات اللغوية والذهنية للطلبة، فضلاً عن غرس ثقافة احترام الكتاب والحفاظ عليه بين الطلبة، ووضع الإجراءات اللازمة لإعادة استخدامه أو تدويره أو التبرع به.

التزام

وعلى صعيد القراءة في محيط العمل، نصّ المرسوم بقانون على التزام الجهات الحكومية المعنية بقطاع الموارد البشرية تمكين الموظف من الحصول على وقت للقراءة التخصصية في مجال عمله، على أن يكون ضمن ساعات العمل الرسمية؛ واتخاذ التدابير المناسبة لدعم أنشطة القراءة وتبادل المعارف والخبرات في محيط العمل؛ وتوفير الفرص للموظفين للحصول على مواد القراءة التخصصية المطبوعة أو الإلكترونية المناسبة. ويذكر المرسوم بقانون أنه يجب على الجهات الحكومية المعنية السعي إلى توفير مكتبات عامة أو مرافق للقراءة في مختلف مناطق الدولة، وتحفيز القطاع الخاص على الاستثمار في إنشاء المكتبات والمراكز الثقافية عبر منحها مجموعة من الحوافز والتسهيلات والأراضي المناسبة وأن توفر الجهات المختصة بإدارة المكتبات العامة خدمات مجانية لجميع أفراد المجتمع مثل استخدام مرافق المكتبة واستعارة الكتب واستخدام الشبكة العنكبوتية والمعلومات الرقمية.

كما ينص المرسوم بقانون على أن تضع الجهات الخاصة بإدارة المكتبات العامة الآليات المناسبة لضمان إمكان استخدام مرافق القراءة طيلة أيام الأسبوع وساعات ممتدة، بالإضافة إلى عمل هذه الجهات على إعادة تصميم هذه المكتبات بصورة جاذبة، مراكز خدمية وترفيهية عبر تطوير أنظمتها وتحديث وتنويع المحتوى ليناسب اهتمامات جميع فئات المجتمع باختلاف فئاتهم العمرية وباللغتين العربية والإنجليزية. وينص المرسوم بقانون أيضاً على أن تحفز الجهات الحكومية المعنية مراكز التسوق على توفير مساحات تجارية بأسعار تنافسية لمشروعات المكتبات العامة في مراكز التسوق، بالإضافة إلى إلزام الجهات الحكومية المعنية أن تكون المكتبات العامة مناسبة لاستخدام الأشخاص ذوي تحديات القراءة وذوي الإعاقة الحركية، سواء من ناحية المحتوى أو المرافق أو وسائل القراءة، كما ألزم وزارة الثقافة وتنمية المعرفة إنشاء قاعدة بيانات شاملة وموحدة للمكتبات العامة في الدولة، بما تحويه تلك المكتبات من كتب بالإضافة إلى المكتبات التابعة للمؤسسات العامة، وأن تلتزم المكتبات التي تنطبق عليها الشروط التسجيل وفق ما تحدده وزارة الثقافة وتنمية المعرفة. ووفقاً للمرسوم بقانون يجب أن تعمل وزارة الثقافة وتنمية المعرفة على تأسيس مكتبة وطنية تمثل أرشيفاً فكرياً لحفظ وأرشفة الإنتاج الفكري المقروء في الدولة من التلف والضياع وإتاحته للجمهور والأجيال القادمة، بالإضافة إلى إلزام دور النشر الوطنية تقديم ثلاث نسخ من كل كتاب منشور في الدولة إلى المكتبة الوطنية لغرض الإيداع القانوني أو نسخة إلكترونية لكل منتج آخر من مواد القراءة.

مهام

ووفقاً لهذا المرسوم بقانون، يجب أن تتولى وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع وزارة الثقافة وتنمية المعرفة وضع برامج التطوير المهني المتخصصة للأشخاص الراغبين في التخصص كأمناء مكتبات أو ناشرين أو محررين أو غيرها من الأنشطة ذات الصلة بتعزيز القراءة، كما أوجب أن تعمل وزارة الثقافة وتنمية المعرفة على تشجيع إصدار ونشر مواد القراءة باللغة العربية بتقديم الدعم والحوافز في نقل المعارف من اللغات المختلفة إلى اللغة العربية، وأن تمنح التسهيلات وتقدّم المشورة والدعم للترويج للمحتوى الوطني خارج الدولة والمشاركة في المعارض الدولية، بالإضافة إلى التزام الجهات المعنية تنظيم وإدارة المعارض في الدولة بتوفير معاملة تفضيلية لدور النشر الوطنية عند مشاركتها أو تأجيرها مساحات العرض.

دور الإعلام

وفي ما يخص دور الإعلام، نصّ المرسوم بقانون على تولي المجلس الوطني للإعلام مسؤولية وضع سياسة إعلامية متكاملة لدعم وتشجيع القراءة، كما ألزم وسائل الإعلام العامة المرئية والسمعية والمقروءة، تخصيص برامج ومساحات محددة تناسب جميع فئات المجتمع المختلفة للتشجيع على القراءة، بالإضافة إلى عمل المجلس الوطني للإعلام مع القطاع الخاص شريكاً استراتيجياً على الترويج للقراءة عبر الرسائل المباشرة والضمنية وإنتاج الرسائل الإعلامية الموحدة لتنمية الحس المجتمعي باحتساب القراءة قيمة أصيلة في المجتمع الإماراتي.

ووفقاً للمرسوم بقانون، تم منح مجلس الوزراء صلاحية اعتماد الخطة الوطنية العشرية للقراءة، تحت تسمية «الخطة الوطنية للقراءة» وأناط بالجهات الحكومية المعنية مسؤولية متابعة تنفيذها، وذلك عبر مواءمة استراتيجياتها وسياساتها بما يتناسب مع هذه الخطة، بالإضافة إلى قيام هذه الجهات بوضع الخطط السنوية التفصيلية لتنفيذ المبادرات المنبثقة من تلك الخطة.

صندوق وطني

نص المرسوم بقانون على إنشاء صندوق يسمى «الصندوق الوطني للقراءة» بهدف توفير الدعم المالي للمبادرات المبتكرة التي من شأنها ترسيخ القراءة، وأناط بمجلس الوزراء صلاحية إصدار لائحة تحدد بموجبها رأس مال الصندوق، ومصادر تمويله، وتبعيته، وأسلوب إدارته، وذلك لتمكين هذا الصندوق من تلقي الدعم المالي من جميع الجهات الحكومية والخاصة، بالإضافة إلى الهبات والتبرعات من الأفراد والمؤسسات. ولقد أفرد المرسوم بقانون مادة خاصة تتضمن إنشاء فعالية، وهي الشهر الوطني للقراءة، إذ يخصص مجلس الوزراء شهراً وطنياً من كل سنة للقراءة بهدف حث المجتمع على القراءة كجزء من أنشطته اليومية، وحثه على المشاركة الفعالة في ترسيخ ثقافة القراءة، بالإضافة إلى إلزام المؤسسات التعليمية المشاركة في فعاليات هذا الشهر.

خريطة طريق

شكّل المرسوم بقانون اتحادي رقم (18) لسنة 2016 خريطة طريق لترسيخ القراءة أسلوب حياة

قانون القراءة

أصدر المغفور له الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، طيب الله ثراه، قانون القراءة في 2016

حراك معرفي

المشرّع الإماراتي حريص على توفير منظومة قانونية تغطي جميع نواحي الحياة المعرفية

محاور تنموية

يستهدف المرسوم بقانون اتحادي رقم 18 لسنة 2016 في شأن القراءة تنمية رأس المال البشري

تحدي القراءة العربي مبادرة معرفية رائدة

دبي-البيان

تشكل القراءة المنهل الأول للعلوم، والوسيلة الرئيسة لاكتساب المعرفة في شتى المجالات، فعلى الرغم من تنوع أساليب التعلم، وتنامي انتشار التقنيات المبتكرة، التي تتيح الوصول إلى المعلومات، ما زالت القراءة تؤدي دوراً مؤثراً في حياة الفرد، والغرس الأمثل في نفوس الأطفال، لما لها من أهمية كبيرة، وترابط وثيق بالتقدم الدراسي ونماء الأطفال بالشكل الأمثل.

ويعد تحدي القراءة العربي، الذي أطلقه صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي، رعاه الله، مشروعاً معرفياً رائداً، ومبادرة واسعة النطاق، لتشجيع القراءة لدى الطلبة العرب من المحيط إلى الخليج، ويعد أكبر مشروع من نوعه في العالم العربي، إذ يشارك فيه سنوياً أكثر من مليون طالبٍ، يقومون بقراءة خمسين مليون كتابٍ، أحدثوا عبر مشاركتهم هذه حراكاً مؤثراً في مجال القراءة والمطالعة والسعي للمعرفة، إضافة إلى الإسهام في تعزيز دور اللغة العربية ودعم المحتوى العربي، ما أسهم بتشكيل الأساس لمجتمعات المعرفة.

تطور

وشهد هذا التحدي منذ دورته التأسيسية في سنة 2015 تطوراً ملحوظاً على مستوى التنظيم وعدد المشاركين، ما جعل منه تظاهرة قرائية تعد الأكبر من نوعها باللغة العربية على مستوى العالم. علاوةً على ذلك، يعد تحدي القراءة العربي إحدى كبرى المبادرات التنافسية المعرفية العربية، ويهدف إلى تنمية شغف المطالعة لدى الأجيال الجديدة وغرس ثقافة القراءة لديهم، لتصبح عادة يومية حميدة، تنمي أفكارهم، وتسهم في توسيع مداركهم، وتعزز قدراتهم ومهاراتهم الفكرية والتحليلية والإبداعية.

واستطاع التحدي أن يوقد جذوة الشغف بالاطلاع والمعرفة في نفوس ملايين الطلبة على امتداد العالم العربي، إذ وفر لهم منصةً لإطلاق العنان لقدراتهم وإبداعاتهم، وحثهم على التوجه نحو القراءة سبيلاً لتحقيق تطلعاتهم. كما أكد هذا المشروع مكانته الرائدة منصة للتمكين، تحفز الأجيال على الإبداع ونهل المعرفة، واتخاذ القراءة وسيلةً للتفاعل الإيجابي مع محيطهم والعالم. وأثبت مشروع «تحدي القراءة العربي» دوره في توطيد قنوات التواصل بين الطلاب العرب وبناء قدراتهم وتحفيزهم على الإبداع، ودفعهم لتبني القراءة أسلوبَ حياة.

مشاركون

وتواصل نمو وتطور هذا المشروع، من ناحية عدد المشاركين منذ دورته الأولى في سنة 2015، ليصل بعد ست دورات إلى ما مجموعه (79) مليون مشارك من الطلبة في الوطن العربي وأبناء الجاليات العربية حول العالم، إضافة إلى متعلمي اللغة العربية من غير الناطقين بها، ويعكس عدد المشاركين في هذا المشروع، مدى دوره الكبير في تنامي وتطوير واقع القراءة والمعرفة في الوطن العربي، وخاصة لدى الأجيال الشابة، والحرص على المشاركة الإيجابية والفاعلة في المبادرات الهادفة والمشاريع المبتكرة. ويحقق هذا المشروع مستوياتٍ جديدة من النجاح عاماً بعد عام، بزيادة زخم الحراك الثقافي عربياً، وتعزيز دور القراءة باحتسابها ركيزةً أساسية للتطور المعرفي، وهو الذي سيؤدي بالنتيجة إلى تقدّم المجتمعات ونهضة الدول، وتشمل الآثار الإيجابية لهذا المشروع تمتين الصلة بين القارئ والكتاب، وتوسيع مدارك الطلاب وتنمية مهاراتهم في مجالات التفكير التحليلي والنقد والتعبير.

وتنطوي المشاركة في تحدي القراءة العربي على فوائد عديدة، ومن ضمنها تنمية مهارات القراءة وفهم النصوص والصوغ اللغوي والإبداع التعبيري، وتحفيز التفكير بطرائق غير تقليدية، وتطوير قدرات الفهم المعمق واستخلاص الرسائل من النصوص. ويحمل هذا المشروع أهدافاً واسعة النطاق، تتجاوز حدود التعلم الذاتي، وتوسيع المدارك والمعارف، لتشمل تنمية الجوانب العاطفية والمعنوية والفكرية لدى الطلبة، إذ إن القراءة باللغة العربية تعزز القدرات اللغوية لديهم وتسهم في زيادة طرائق التعبير، والتشجيع على مشاركة مكنونات الطلاب بطلاقة وفصاحة وثقة، كما ترتقي بوعيهم الثقافي منذ الصغر وتوسّع آفاق تفكيرهم.

نجاح

ونجح «تحدي القراءة العربي» في تحويل القراءة من هوايةٍ إلى عادةٍ يومية، يحافظ عليها الأطفال والشباب في الوطن العربي ويدركون قيمتها ويلجأون إليها في كلِّ الأوقات، وتعزيز ميلهم إلى التعلم، وتلبية فضولهم، والإجابة عن جميع أسئلتهم، كما أنها بوابةٌ إلى عوالم لا تُعدُّ ولا تُحصى، واقعيةً كانت أو خيالية، تنعكس في كلماتها النتاجات الحضارية والثقافية لأممٍ غابرة، تحمل في طيَّاتها عبراً وآراءً وتوجُّهات متنوعة طوَّرها المفكرون من أدباء وكتاب وعلماء وفلاسفة عبر تاريخ البشرية وتركوها إرثاً لأجيال المستقبل.

حب القراءة

ويصبو التحدي إلى توحيد الميادين التعليمية والأسرية في العالم العربي، وإلى فتح الباب أمام المؤسسات التعليمية، والآباء والأمهات في العالم العربي، وإلى الإسهام في تحقيق هذه الغاية، وتأدية الدور المأمول منهم في تغيير واقع القراءة وغرس حب القراءة في الأجيال الجديدة، تماشياً مع رؤية صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، رعاه الله، الذي أكَّد أن مسيرة الحضارة تبدأ من تنوير العقول.

لغة القانون

عائشة الجسمي*

التشريع

يعد «التشريع» إحدى أهم الركائز الأساسية لدعم نهضة الدولة، وتحقيق تطلعاتها المستقبلية، والوسيلة المُثلى لحصول أفراد المجتمع على أفضل مستوى من الاستقرار والرخاء.

ويُقصد بـ«التشريع» لغة، مصدر، شرَّع، يُقال: شرّع لهم، أي سنَّ لهم، والشرع: هو نهج الطريق الواضح، يُقال: شرع له طريقاً، أي مهّده، ويُقصد بـ«التشريع» اصطلاحاً، أنه «مجموعة القواعد القانونية المجردة والملزمة، التي تصدرها السلطة المختصة»، ويصبح التشريع سارياً بمجرد صدوره، ولكنه لا يصبح مُلزماً إلا بعد نشره، وبما أن العدالة تقتضي للاحتجاج على الأفراد بالتشريع، علمهم به، لذلك كانت الجريدة الرسمية الوسيلة المناسبة لنشر التشريعات فيها.

إنّ العملية التشريعية تهدف إلى ضبط سلوك الأفراد في المجتمع، وصون حقوقهم، وتنظيم العلاقات في ما بينهم، وتنظيم الأنشطة، وإنشاء المرافق العامة في الدولة، بالإضافة إلى دعم الخطط الاستراتيجية والتنموية التي تضعها الحكومات لضمان التطور والنمو، وتحقيق رفاهية الشعوب، وتوفير مقومات الحياة الكريمة لهم.

وتتدرج التشريعات من ناحية قوّتها تبعاً لنوع الأداة المستخدمة في التنظيم التشريعي، وأهمية المسائل التي يتناولها، ويعدّ التشريع الأساس «الدستور» في مقدمة تلك التشريعات وأعلاها، ويجب على الأدوات التشريعية الأخرى، في ما تتضمنه من نصوص، ألّا تخالف المبادئ التي يقرّها الدستور، ثم يأتي بعده التشريع العادي، ويقصد به «القانون» الذي تضعه السلطة التشريعية، أما النوع الأخير فهو التشريع الفرعي، الذي تضعه السلطة التنفيذية «كاللوائح التنفيذية، واللوائح التنظيمية، ولوائح الضبط»، وأياً كانت مرتبة التشريع، فما هو إلا أداة لتلبية متطلبات اجتماعية واقتصادية، الغاية منها تحقيق أكبر قدر من الفائدة للجميع.

وتعدّ «دبي» أنموذجاً رائداً في تميز منظومتها التشريعية، التي أسهمت في تحقيق رؤيتها، وفي استشرافها للمستقبل، إذ استطاعت هذه المنظومة أن تواكب الإنجازات العظيمة التي تم تحقيقها في فترة قياسية، لتصبح دبي اليوم، من أفضل مدن العالم، سواء للمعيشة أو مزاولة الأعمال أو السياحة.

***ضابط إداري أول في قسم البحوث والإصدارات**

جائزة محمد بن راشد للغة العربية صون لمكانة لغة «الضاد»

دبي-البيان

اللغة العربية، تعد جزءاً لا يتجزأ من هويتنا الوطنية، ورمزاً راسخاً للحضارة العربية، توثق تاريخها، وتلمُّ شمل مجتمعاتها، وانطلاقاً من ذلك، تحمل المؤسسات المعنيّة باللغة العربية في دولة الإمارات على عاتقها، مسؤولية الحفاظ على هذه اللغة، والنهوض بها، إدراكاً منها لحقيقة أن مفتاح التأثير في الحضارة الإنسانية، يكمن في بناء برامج وثقافة وأفكار المجتمع، استناداً إلى لغته.

وفي هذا الإطار، حرصت دولة الإمارات العربية المتحدة على إطلاق العديد من المبادرات والبرامج والمشاريع التي تهدف من خلالها إلى صون اللغة العربية، وتعزيز مكانتها وحضورها في المجتمع.

وسام تقدير

وتعد «جائزة محمد بن راشد للغة العربية»، التي أطلقتها «مؤسسة مبادرات محمد بن راشد آل مكتوم العالمية»، وسام تقدير بارز، يُمنح تكريماً للعاملين في ميدان اللغة العربية، من الأفراد والمؤسسات في جميع أنحاء العالم، وجاءت هذه الجائزة تماشياً مع رؤية صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي، رعاه الله، وتوجيهاته السامية بالنهوض باللغة العربية، ونشرها، وتعزيز استخدامها في الحياة العامة، وترسيخ مكانتها، وتشجيع العاملين على نهضتها. وتمثِّل «جائزة محمد بن راشد للغة العربية» التكريم الأبرز من نوعه في هذا المجال، وهي رافدٌ مهمٌّ لمسيرة الارتقاء باللغة العربية، إذ إنَّها تسلِّط الضوء على الإسهامات الرائدة في تطوير اللغة العربية، وعلى تشجيع نشرها، واعتمادها في مختلف ميادين المعرفة. وتهدف الجائزة إلى تعزيز مكانة دولة الإمارات العربية المتحدة بوصفها مركزاً للتميز في اللغة العربية، وتحفيز الإبداع والابتكار في تطوير مجالات استخداماتها، وتشجيع الأجيال الشابة على تبنِّي لغتهم الأم، ودفع عجلة تعريب النتاجات المعرفية والثقافية في جميع ميادين العلم والمعرفة، لاستلهام الخبرات والمعارف والعلوم والآداب من الثقافات الأخرى.

الإمارات رسّخت حضور اللغة في المجتمع عبر العديد من المبادرات والبرامج والمشاريع

نطاق

ويشمل نطاق جائزة محمد بن راشد للغة العربية، جميع المبادرات المعنيّة بتطوير اللغة، ونشرها، وتعزيز استخدامها في مختلف الميادين والمجالات المعرفية والثقافية، وهي تضمُّ خمسة محاور، يتفرع كل محور منها إلى مجموعة من الفئات المتخصصة. حيث يضمُّ «محور التعليم» من الجائزة ثلاث فئات، تُعنى بمبادرات تعليم اللغة العربية في مراحل التعليم المبكر، والتعليم المدرسي، وتعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها؛ في حين يكرم «محور التكنولوجيا» في فئتيه مبادرات تعليم اللغة العربية عبر التطبيقات الذكية، ونشرها باستخدام شبكات التواصل الاجتماعي، ومبادرات تطوير المحتوى الرقمي العربي ونشره. أما «محور الإعلام والتواصل»، فهو يضمُّ فئتين تعنيان بالأعمال الناطقة باللغة العربية في وسائل الإعلام الإلكتروني، وقنوات التواصل الاجتماعي، وأما مبادرات خدمة اللغة العربية في وسائل الإعلام، فتغطِّي فئتين، هما «محور السياسة اللغوية والتخطيط والتعريب» ومبادرات السياسة اللغوية والتخطيط، ومشاريع التعريب أو الترجمة، بينما يختص «محور الثقافة والفكر ومجتمع المعرفة» من خلال فئتيه بالأعمال الفنية والثقافية والفكرية لخدمة اللغة العربية، والمبادرات الرامية إلى تعزيز ثقافة القراءة وصنع مجتمع المعرفة.

مكانة مرموقة

وقد اكتسبت هذه الجائزة مكانةً مرموقةً نظراً للدور المهم الذي تؤديه في الارتقاء باللغة العربية، وتطوير وتوسيع مجالات استخدامها، ودعم العاملين في ميادين اللغة من أفراد ومؤسسات، وهي تستقطب كلَّ عامٍ أبرز المبادرات والمشاريع المعرفية والثقافية التي تُعنى باللغة العربية، والتي تركت أثراً إيجابياً في المجتمع. ويشمل الفائزون السابقون بالجائزة «سلسلة أحب العربية»، المنهج المتكامل في تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها؛ ومبادرة «ثقافة بلا حدود» التي أطلقتها حكومة الشارقة، وعملت من خلالها على توزيع مكتباتها على فروع مجالس الشباب في دولة الإمارات العربية المتحدة؛ وبرنامج «شبكة اللغة العربية» الذي يختصُّ ببناء قدرات وتطوير مهارات معلمي اللغة العربية في القراءة والكتابة والتحدث والاستماع.

01 إطلاق الدورة الأولى لتحدي القراءة العربي في العام الدراسي 2015 – 2016

79 مليون مشارك في دورات تحدي القراءة العربي منذ إطلاقه

06 تعتبر الدورة السادسة من تحدي القراءة الأكبر في المشاركين منذ انطلاقته

03 الدورة الثالثة تفتح باب المشاركات للطلاب من مختلف أنحاء العالم

اللجنة العليا للتشريعات
THE SUPREME LEGISLATION COMMITTEE

تحدي القراءة العربي.. تمكين معرفي للأجيال

يعد تحدي القراءة العربي أكبر مبادرة تنافسية معرفية من نوعها على مستوى الوطن العربي لتنمية شغف المطالعة لدى النشء وغرس ثقافة القراءة لديهم بحيث تصبح عادة يومية، ويندرج التحدي تحت مظلة مؤسسة مبادرات محمد بن راشد آل مكتوم العالمية، وتم إطلاق التحدي في دورته الأولى في العام الدراسي 2015 - 2016 ترجمة لرؤية صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، بأن القراءة بداية الطريق لمستقبل أفضل قائم على العلم والمعرفة.

3.6	7.4	10.5	13.5	21	22.27
ملايين طالب وطالبة شاركوا في الدورة الأولى	ملايين طالب وطالبة شاركوا في الدورة الثانية	ملايين طالب وطالبة شاركوا في الدورة الثالثة	مليون طالب وطالبة شاركوا في الدورة الرابعة	مليون طالب وطالبة شاركوا في الدورة الخامسة	مليون مشارك في الدورة السادسة

مشروع «تحدي القراءة العربي»:

- أكبر مشروع من نوعه في العالم العربي
- يستهدف طلبة المدارس من الصف الأول الابتدائي وحتى الـ12
- أكثر من مليون طالب يشارك بقراءة 50 مليون كتاب كل عام دراسي

الأهداف الاستراتيجية:

- تنمية الوعي العام بواقع القراءة العربي، وضرورة الارتقاء به لأخذ موقع متقدم عالمياً.
- نشر قيم التسامح والاعتدال وقبول الآخر.
- تكوين جيل من المتميزين والمبدعين القادرين على الابتكار في جميع المجالات.
- تقديم نموذج متكامل قائم على أسس علمية لتشجيع مشاريع ذات طابَع مماثل في الوطن العربي.

أهمية المبادرة:

- أحدثت حراكاً مؤثراً في مجال القراءة والمطالعة والسعي للمعرفة
- الإسهام في تعزيز دور اللغة العربية ودعم المحتوى العربي
- أحد أكبر المبادرات التنافسية المعرفية العربية
- توطيد قنوات التواصل بين الطلبة العرب وبناء قدراتهم وتحفيزهم على الإبداع، ودفعهم لتبني القراءة كأسلوب حياة

البيان

إعداد: وائل نعيم

مذكرة ورأي

تحديد دلالات ألفاظ التشريعات

دبي-البيان

ورد إلى الأمانة العامة للجنة العليا للتشريعات في إمارة دبي، طلب ببيان الرأي القانوني حول تحديد السلطة المختصة بالقيام بالواجبات المنصوص عليها في القانون رقم (8) لسنة 2018، بشأن إدارة الموارد البشرية لحكومة دبي، حيثما وردت فيه عبارة «يجوز للدائرة»، أو «تتولى الدائرة»، أو «يكون للدائرة»، أو «تلتزم الدائرة»، أو «على الدائرة».

وبدراسة هذا الطلب، والرجوع إلى دلالات تلك العبارات، تبيّن ما يلي: إن من بين أهم مقومات التنظيم السليم، لأي جهة حكومية، وجود أهداف استراتيجية لها، ومهام وصلاحيات، تمكّنها من تحقيق تلك الأهداف، ووجود هيكل تنظيمي يتناسب مع اختصاصاتها وخططها المستقبلية، يتضمن تحديد الوحدات التنظيمية التي تتألف منها هذه الجهة، من أعلى مستوى تنظيمي، وحتى أدنى مستوى، بالإضافة إلى وجود هيكل وظيفي، يضمن التركيز على الأهداف والعمليات الرئيسة لعمل الجهة الحكومية، بما يؤدي إلى تغطية كافة أنشطتها واختصاصاتها.

وإن الوحدات التنظيمية التي تتألف منها الجهة الحكومية، هي المسؤولة عن تحقيق أهدافها، وقيامها بالاختصاصات المنوطة بها، بموجب التشريع المنشئ أو المنظّم لها، ولضمان تحديد مهام وواجبات هذه الوحدات، فإنه لا بد من توصيف مهام كل وحدة تنظيمية بشكل واضح ودقيق، يحول دون تعارض أو تداخل في اختصاصاتها، ويلبي في الوقت ذاته المتطلبات الأساسية للجهة الحكومية، وقدرتها على أداء دورها بشكل فاعل.

مسؤولية

كما أن مدير عام الجهة الحكومية، ومن في حكمه، هو من يتولى بالأساس مسؤولية الإشراف العام على الجهة الحكومية، وعلى سير العمل فيها، ووضع ومتابعة وتنفيذ استراتيجيتها وسياساتها، وخطط وبرامج عملها، وإدارة مواردها، وهو المسؤول كذلك عن نتائج أعمالها، وهو الذي يتولى اعتماد الاستراتيجيات والقرارات المنظّمة لعملها، سواءً في النواحي الإدارية أو المالية أو الفنيّة، وهو السلطة المعبرة عن إرادة الجهة الحكومية، وهو الممثل القانوني لها، سواءً مارس هذه الاختصاصات بنفسه، أو فوّضها إلى غيره.

وعندما يتضمن النص التشريعي فرض واجب أو التزام، أو منح ميزة أو حق، فإنه يتكوّن في الغالب من ثلاثة عناصر أساسية، وهي «الفعل القانوني»، و«الفاعل القانوني»، و«الحالة القانونية»، وعادةً ما يكون التعبير عن هذه العناصر في بعض النصوص القانونية واضحاً وصريحاً، لا يحتاج إلى بذل أي عناء في التعرف إليها، وفي بعض النصوص الأخرى، يحتاج الأمر في تحديد تلك العناصر، إلى اللجوء إلى قرائن ودلالات معيّنة، للوصول إليها والتعرف إليها.

وتضمّن القانون رقم (8) لسنة 2018، المُشار إليه، العديد من النصوص العامة، التي لم تحدد الفاعل القانوني فيها بشكل واضح وصريح وقاطع، ومثالها، النصوص التي تضمنت العبارات التالية، «يجوز للدائرة»، أو «تتولى الدائرة»، أو «يكون للدائرة»، أو «تلتزم الدائرة»، أو «على الدائرة»، وهكذا، فهذه النصوص تحتاج في تحديد الفاعل القانوني فيها، أي السلطة التي يثبت لها بموجب هذه النصوص حقاً أو امتيازاً، أو يرتب عليها التزاماً أو مسؤولية، وهو الأمر الذي يتطلب اللجوء إلى قرائن، يستدل من خلالها على تلك السلطة.

استدلال

وعملية الاستدلال على الفاعل القانوني في النصوص القانونية التي تضمنت العبارات العامة، التي تمت الإشارة إليها في الفقرة السابقة، يجب أن تستند إلى طبيعة الدور أو المهمة التي يجب أن يتولاها الفاعل القانوني، فإذا كانت تلك النصوص تتطلب من الدائرة اتخاذ إجراءات وتدابير استراتيجية وتنظيمية عامة، أو أي مسألة أخرى، تندرج ضمن المهام الأساسية لمديري العموم التي سبق بيانها، فإن الفاعل القانوني في تلك النصوص، هو مدير عام الجهة الحكومية، أو من يفوّضه، أما إذا كانت تلك النصوص تتطلب من الدائرة اتخاذ تدابير وإجراءات تنفيذية يومية، وغير استراتيجية، وغير تنظيمية، وتندرج ضمن مهام ومسؤوليات أي وحدة تنظيمية لدى الجهة الحكومية، فإن الفاعل القانوني في هذه النصوص، هو مسؤول الوحدة التنظيمية المنوط بها بموجب الوصف الوظيفي المعتمد لتلك الوحدة، القيام بهذه المهمة أو تلك.

وبناءً على ما تقدم، فإن تحديد السلطة المختصة بالقيام بواجبات «الدائرة»، المنصوص عليها في القانون رقم (8) لسنة 2018، المُشار إليه، يكون بالنظر إلى طبيعة الاختصاصات والمهام المنوطة بالدائرة، بموجب نصوص هذا القانون، فإذا كانت هذه الاختصاصات استراتيجية وتنظيمية عامة، فإن السلطة المختصة المنوط بها القيام بها، هو مدير عام الجهة الحكومية، أو من يفوّضه، أما إذا كانت مجرد أعمال عادية وتنفيذية يومية، لا ترتقي إلى مصاف القرارات والتدابير الاستراتيجية، فإنه يرجع في تحديد هذه السلطة، إلى أوصاف ومهام الوحدات التنظيمية المعتمدة لدى الجهة الحكومية، والتي قد تكون مدير إدارة الموارد البشرية، أو مدير إدارة التميز المؤسسي، أو مدير إدارة الشؤون المالية، أو مدير إدارة الشؤون القانونية، أو غيرهم، بحسب الأحوال، فالأمر يتطلب الوقوف عند كل مادة تضمنت عبارة «يجوز للدائرة»، أو «تتولى الدائرة»، أو «يكون للدائرة»، أو «تلتزم الدائرة»، أو «على الدائرة»، لتحديد طبيعة الإجراء أو التدبير، أو القرار الذي يجب على الدائرة اتخاذه، ليصار بعد ذلك إلى تحديد السلطة المختصة لدى الدائرة للقيام به.

مسؤول وحديث

«قهوة عربية».. سلامة لغوية

محمدالحبسي*

أذكر قبل عشر سنوات من يومنا هذا، حيث كنت، وما زلت، كثير الاطلاع على المقالات المعنيّة تحديداً باللغة العربية وما يتعلق بها، أنّ معظم ما كان يكتب في ذلك الحين عن اللغة العربية، وإن لم يكن جلّه كتابات تميل إلى التشكّي والتذمّر، عن وضع اللغة العربية، وأن هذه اللغة أصبحت مهملة من أصحابها، وأنه طغى أو سيطغى عليها قريباً اللسان العالمي إن صح القول، وهو ما نعني به اللغة الإنجليزية.

لقد كانت الأقلام في ذلك الوقت وما زال بعض منها حتى يومنا هذا، تحمل همّ اللغة العربية بشكل كبير وجاد، ولتلك الأقلام كل الشكر والتقدير على الإثارة التوعوية، وعلى الإنارة الثقافية، ولا شك في أنّ من بين من كتب تلك الكتابات، من حَرصَ وتنبّه، وبالمقابل للأسف منهم من هَمَلَ وتأبّه.

نعم.. حتى اليوم هناك بعض التحدّيات التي تواجه اللغة العربية، ولن أسرد في هذا المقال شيئاً من هذه التحديات، لأن الأقلام الكبيرة والخبيرة، مثلما نوّهت سلفاً لم تقصّر، ولأن الجهات المعنيّة كذلك لم تبخل باحتضان مسألة اللغة العربية في مؤتمراتها وندواتها وفعالياتها، هذا بالإضافة إلى دور وزارة التربية والتعليم، وما تقوم به من دور رئيس ومهم، وبغض النظر عن نسبة ما حُقّق من آمال وطموحات جرّاء هذه المساهمات، إلّا أنني أود أن أشير إلى أنّ هناك مبادرات تبشّر وتؤشّر إلى أنّ اللغة العربية لغة ستبقى وسترقى إلى مقدمة صفوف اللّغات الأولى بإذن الله.

وما لفت انتباهي مرّة ما ذكره لي مؤسّس معهد الرمسة الإماراتي، أنّ أحد الكتّاب الأجانب أجرى بحثاً يتناول قضية تدور في أنّ اللغة العربية أثّرت في اللغة الإنجليزية، وهو تماماً عكس ما نتناوله نحن العرب عن منظورنا لما يدور في شان لغتنا مؤثراً وتأثيراً!

وفي مقالي هذا سأتطرق إلى مبادرة نوعية، أسهمت بشكل جميل وملحوظ في تعزيز وتمكين اللغة العربية بين موظفي حكومة دبي، مبادرة أطلقتها «اللجنة العليا للتشريعات»، وهي عبارة عن منشورات إلكترونية تحمل عنوان «قهوة عربية»، حيث تأتي هذه المبادرة مبرزةً جماليات وفروق اللغة العربية، كما تسلط الضوء على مواضيع عديدة في هذا الجانب، وذلك بإخراج فني ممتع، وبمحتوى أدبي مقنع.

الجميل أنّ مبادرة «قهوة عربية» تضمّنت عدة فناجين في محتواها، وقبل أن أتطرق لأمثلة عليها أود أن أشير إلى الاختيار الموفق لهذا العنوان، حيث يأتي مازجاً بين ذائقة النكهة العربية بالمعرفة الثقافية المنشودة، والكرم العربي بمقدار بسيط ومحبّب ومختصر متماشياً مع مقدار القهوة العربية الأصيلة، كأنّ هذه المعرفة قُدّمت بالطريقة العربية الأصيلة.

أمّا الفناجين المتنوعة التي تناولتها هذه المبادرة فهي عديدة، ومن الأمثلة عليها فنجان «قل ولا تقل»، ومثال عليه (قل معوّقات ولا تقل مُعيقات)، مع شرح موجز لكل كلمة من هاتين الكلمتين، وفنجان آخر بعنوان «فوائد لغوية»، ومثال عليه معنى كلمتي التحسّس والتجسّس، وفنجان آخر بعنوان «أخطاء شائعة»، ومثال عليه انتشار كلمة اجتماع افتراضي، والصحيح أن يقال اجتماع عن بعد، وفنجان آخر بعنوان «فروق لغوية»، ومثال عليه الفرق بين الخاطئ والمخطئ، وفنجان آخر بعنوان «اكتبها صح»، وهو ما يوضح الكتابة الصحيحة لبعض الكلمات التي يُخطئ فيها بعضهم مثل كلمة (شيء)، وفنجان نختم به بعنوان «من العامي الفصيح»، وهو يأتي بكلمة أو مصطلح يُعتقد بأنه عامي ولا يمت إلى الفصحى بشيء، ومن هذا الفنجان يبرهن العكس.

لقد خلقت هذه المبادرة اللطيفة جواً ماتعاً بين موظفي حكومة دبي، فشخصياً تبادلت مع غير شخص الحديث عن بعض المحتويات التي قدمتها هذه المبادرة في أسابيعها الماضية، وهناك من استفاد من الشق المعرفي، وهناك من استفاد أيضاً من الشق الشكلي، أي رَسخت في ذهنه عناوين الفناجين الفرعية مثل قل ولا تقل، ما جعله يقوم بتصحيح أخطاء زملائه تحت هذا العنوان بصورة ظريفة ومفيدة.

مثل هذه المبادرات التي تبدأ بسيطة الشكل والمحتوى، تحتاج إلى دعم أكبر من المعنيين، وخاصة إذا ما أصبح أثرها ملموساً بين شرائح المجتمع، فبالدعم سيتحقق عبر هذه النوعية من المبادرات أمران، الأول: إبراز وتمكين لغتنا العربية، والثاني: تحقيق مؤشر الاقتصاد الثقافي، وهو ما سيتطلب تطوير هذه المبادرة إلى مبادرة رقمية نوعية، وإلى منشور ذكي يصل إلى جميع أطياف المجتمع بصورة أكثر تشويقاً وإمتاعاً، وكم نطمح إلى أن نجد مثل هذه المبادرات قد وصلت يوماً إلى العالمية.

*** مدير إدارة الآداب بالإنابة - هيئة الثقافة والفنون بدبي**

القراءة	قيمة إنسانية	نهج وطني	مستهدفات
الإقبال عليها خير مؤشر لزخم المشهد الفكري للدول ونماء المجتمعات	تبرز أهمية القراءة كقيمة إنسانية وركيزة أساسية للتطور والنماء وتعزيز الإبداع الفكري	التحدي يجسد نهج الدولة في دعم التنمية ورفد المجتمعات بسبل التطور المعرفي	تشجيع القراءة وتعزيز دور اللغة العربية ودعم المحتوى العربي مستهدفات رئيسية للتحدي